03

الأزمات المتشابكة وأوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد:
حلقة مفرغة

الرسائل الرئيسية

01 شهدت المنطقة العربية انخفاضاً طفيفاً في أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد بين عامي 2015 و2021، وزيادةً كبيرةً في مخاطر الأزمات المتشابكة.

02 يعيش 39 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد شهدت هذه البلدان أكبر الزيادات سواء في مخاطر الأزمات المتشابكة أو في أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد.

03 أحرزت البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية، التي يعيش فيها 62 في المائة من سكانها، بعض التقدم في الحد من أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد، لكن ازداد تعرضها لمخاطر الأزمات المتشابكة.

04 أحرزت البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية، التي يعيش فيها 13 في المائة فقط من سكانها، تقدماً في الحد من أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد على الرغم من الارتفاع الطفيف في مخاطر الأزمات المتشابكة فيها. بيد أن هذه المخاطر منخفضةٌ في هذه البلدان.

03

الأزمات المتشابكة وأوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد:
حلقة مفرغة

ترتبط أوجه عدم المساواة والأزمات ارتباطاً وثيقاً. وغالباً ما تفاقم وتعزز بعضها بعضاً.

فإبّان الأزمات، يكون الأشخاص الضعفاء هم الأسرع والأكثر تضرراً. وكثيراً ما تكون قدرتهم على إعادة البناء والتعافي من الأزمة أقل، وفرص حصولهم على الدعم لإصلاح سبل عيشهم أقل. كما قد تؤدي أوجه عدم المساواة في حد ذاتها إلى اندلاع الأزمات من خلال إيجاد اقتصادات ومجتمعات غير مستدامة، ومن خلال تأجيج السخط الاجتماعي.

وتؤدي الأزمات في الوقت ذاته إلى تفاقم الأزمات الأخرى وتعزيزها، وتؤدي أوجه عدم المساواة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الأخرى وتعزيزها. والمزيج النهائي خطير للغاية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ويستكشف هذا الفصل أولاً العلاقة بين أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد وأنواع الأزمات المبينة في الفصل الثاني. ثم يبرز العلاقة الإيجابية بين أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد ومخاطر الأزمات المتشابكة، والتفاوت في المخاطر بين مجموعات البلدان المختلفة.

أ. الأزمات وأوجه عدم المساواة بالتفصيل

1. الأزمات المناخية وأوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد

يعزز تغير المناخ مواطن الضعف القائمة.

فغالباً ما تمتلك المجتمعات المحلية الأكثر ثراء الموارد اللازمة لتتعافي بسرعة من الكوارث البيئية. أما الفئات المحرومة فقد تكافح لسنوات لتتعافي. وغالباً ما تفتقر المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل إلى الوسائل المالية للتعافي من الصدمات البيئية. ويمكن للتكاليف المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ، مثل الحاجة إلى إعادة تشييد البنى التحتية أو تأمين سبل عيش بديلة، أن تديم دورات الفقر القائمة وتعمقها.

ويؤثر التدهور البيئي تأثيراً فادحاً على السكان الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الريفية، كصغار المزارعين والرعاة، مثلاً. كما أن للجفاف والتصحر ونضوب الموارد الطبيعية تأثيرٌ سلبي على الإنتاجية الزراعية. ونتيجةً لذلك، تنخفض مداخيل المزارعين. وبما أنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى تدابير التخفيف، فإن هذا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

كما يمكن أن يؤدي الجفاف وتدهور الأراضي إلى جعل المناطق غير صالحة للسكن، مما يؤدي إلى النزوح والهجرة القسرية. ويعاني النازحون، الذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الموارد والشبكات الاجتماعية، من تزايد ضعفهم ومحدودية فرص حصولهم على الخدمات الأساسية. وقد يُدفعون نحو المناطق الحضرية المهمشة أو يواجهون مصاعب إضافية أثناء بحثهم عن ملجأ في أماكن أخرى. وهذا يمكن أن يعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وتعد المنطقة العربية من بين أكثر مناطق العالم معاناةً من الإجهاد المائي. وبين عامي 2006 و2010، شهدت المنطقة إحدى أسوأ

الإطار 4. الجفاف: تهديد مباشر لربع البشرية

في عام 2022، كان الجفاف يهدد 1.8 مليار شخص، أي ربع سكان العالم. ويقيم ما يقرب من 85 في المائة من المتضررين في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل التي تضم غالبية السكان الضعفاء في العالم.

وفي أفريقيا وحدها، تسبب الجفاف في خسائر بقيمة 70 مليار دولار على مدى السنوات الخمسين الماضية، وعرّض 20 مليون شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المجاعة. وتمتد عواقب الجفاف إلى ما هو أبعد من الخسائر الاقتصادية. فنقص المياه لا يمكن أن يترك للناس أي خيار سوى الهجرة، مما يعرضهم لظروف معيشية خطرة. وقد اضطر أكثر من 180,000 شخص بهذه الطريقة على الهجرة من الصومال وجنوب السودان إلى كينيا وإثيوبيا.

أما في المنطقة العربية، فيتحمل القطاع الزراعي وطأة الجفاف. وفي السنوات الأخيرة، عانى المزارعون من أضرار فادحة في محاصيلهم، من تيبُّس بساتين الزيتون في تونس إلى تدمير حقول القمح في الجمهورية العربية السورية والعراق.

المصدر: الأمم المتحدة، «لمحة سريعة عن الجفاف العالمي 2023: الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية»، 2023.

دورات الجفاف منذ عدة قرون.[34] وفي الآونة الأخيرة، كان عاما 2020 و2021 من بين أكثر الأعوام حرارةً على الإطلاق في المنطقة. والجزائر وموريتانيا والسودان مهددة بوجه خاص بالتصحر، الذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، ونزوح المجتمعات المحلية. وقد واجهت الجمهورية العربية السورية والجزائر ولبنان موجات شديدة من حرائق الغابات والجفاف. وفي شبه الجزيرة العربية، أصبحت ظواهر العواصف الرملية والترابية وتفشي الجراد أكثر تواترا، وهي تعزى جزئياً على الأقل إلى تغير المناخ.. وفي البلدان الأخرى، تعاني مصر والمغرب وتونس من تدهور السواحل وارتفاع منسوب مياه البحر.

2. النزاع والحرب والاحتلال وعدم المساواة

العلاقة بين النزاع والحرب والاحتلال وعدم المساواة معقدة ومتعددة الأوجه. فقد يكون عدم المساواة سبباً جذرياً للنزاع، ولكن النزاع قد يسهم أيضاً في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تحجيم النمو الاقتصادي، وتدمير سبل العيش والبنى التحتية، والتسبب في النزوح الجماعي، وتحويل وجهة الإنفاق الحكومي، وتعطيل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعندما تعاني المجتمعات المحلية المهمشة من الإقصاء والتمييز ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد، يمكن أن تظهر المظالم وتساهم في الاضطرابات الاجتماعية. كما أن التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة والفرص يمكن أن يشعل التوترات ويؤجج مطالب التغيير، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى النزاعات والحروب.

ويمكن للنزاع أيضاً أن يزيد من عدم المساواة. فالنزاع يؤدي إلى تحجيم النمو الاقتصادي، وذلك يعزى في جزء منه إلى تعليق النشاط الاقتصادي العادي وتدمير البنى التحتية، وفي جزء آخر إلى انخفاض مستويات الاستثمار في مناطق النزاع. ولهذا التدهور الاقتصادي أثر سلبي على سبل العيش، ولا سيما سبل عيش الفقراء والضعفاء الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للهروب بسهولة من مناطق النزاع والاستقرار في أماكن أخرى.

ويفضي النمو الاقتصادي المحدود، وتدمير البنى التحتية، وتحول أولويات التمويل في نهاية المطاف إلى الحد من قدرة الحكومات على إنفاق الأموال على الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الضعفاء اعتماداً كبيراً. ويؤدي تعطيل خدمات الرعاية الصحية

الإطار 5. أكبر حالة طوارئ إنسانية في السودان منذ عقد

في نيسان/أبريل 2023، اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية في البلد. وكان السودان، في بداية عام 2023، وقبل اندلاع موجة العنف هذه، يواجه فعلاً حالة طوارئ إنسانية. وتسببت النزاعات الجارية الأخرى وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والكوارث المناخية في أكبر أزمة إنسانية في السودان منذ أكثر من عقد. كما أدى تجدُّد العنف إلى تفاقم حالة يائسة فعلاً. حيث إن البلد كان قد استنفد بالفعل معظم موارده المتاحة لمعالجة الأزمة.

وبحلول نيسان/أبريل 2024، نزح 6.5 مليون شخص إضافيين داخلياً، وفرّ مليونا شخص آخرين إلى البلدان المجاورة. وكان نحو 25 مليون شخص – أي نصف السكان – بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وعانى 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعاني واحد من كل سبعة أطفال من سوء التغذية الحاد.

كما أن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية محدودةٌ للغاية، حيث بات ثلاثة أرباع المرافق الصحية خارج الخدمة. كما أن إمكانية الحصول على التعليم محدودة أيضا؛ فقد تُرك 12 مليون طفل إضافيين من دون إمكانية الحصول على التعليم، مما رفع العدد الكلي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى 19 مليون طفل.

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شرح أزمة السودان، 2024. لجنة الإنقاذ الدولية، القتال في السودان: ما تحتاج لمعرفته حول الأزمة، 2023; مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في السودان، 2023.

والتعليم والحماية الاجتماعية الناجم عن ذلك إلى ترسيخ الضعف، وإضعاف الحراك الاجتماعي، وتعزيز عدم المساواة.

وعلى مر السنين، تسببت النزاعات والحروب العديدة في الدمار الهائل والمعاناة الإنسانية والنزوح في المنطقة العربية. ويقبع جزء من المنطقة، دولة فلسطين، تحت الاحتلال منذ 75 عاماً. وغالباً ما يعاني النازحون من تزايد ضعفهم، ومحدودية إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، وهشاشة ظروفهم المعيشية.

3. الأزمات الاقتصادية وعدم المساواة

غالباً ما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، ويمكن أن يكون لها آثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى. وغالباً ما يؤدي الانكماش الاقتصادي إلى فقدان الوظائف وانخفاض الأجور وزيادة معدلات الفقر. وينطبق هذا بوجه خاص على المنطقة العربية، فهي المنطقة الوحيدة التي يتزايد فيها الفقر، ولديها أعلى معدل للبطالة في العالم.

وغالباً ما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وتدابير التقشف وخفض الإنفاق العام. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في توفير الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم وبرامج الرعاية الاجتماعية. وتتأثر المجتمعات المحرومة التي تعتمد اعتمادا كبيراً على هذه الخدمات أكثر من غيرها، وتزداد أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ويعيق ذلك أيضاً الحراك الاجتماعي من خلال الحد من فرص الحراك التصاعدي ومحاصرة الأفراد والمجتمعات في دورات الفقر. كما أن مسائل تآكل فرص العمل، وانخفاض فرص الحصول على التعليم والتدريب، ونقص الفرص الاقتصادية تجعل من الصعب على الأفراد تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

وكثيراً ما تفتقر الفئات الضعيفة إلى الاحتياطيات المالية والموارد اللازمة لتحمل فترات الانكماش الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإنهم يعانون من انخفاض أعمق في مستويات المعيشة، وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وزيادة مستويات الفقر.

وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية، يمكن أن تقلل محدودية فرص الحصول على الائتمان والخدمات المالية من قدرة المجتمعات المهمشة على التعافي من الصدمات الاقتصادية أو الاستثمار في فرص جديدة. ويسهم انعدام الأمن الوظيفي وفقدان الدخل الناجم عن ذلك في تزايد التفاوتات في الدخل والثروة.

4. الأزمات المؤسسية وعدم المساواة

شهدت المنطقة العربية في العقد الماضي عدداً كبيراً من الأزمات المؤسسية. ويمكن لهذه الأزمات، التي تتسم بعدم الاستقرار وتحديات الحكم، أن تسهم في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ويمكنها أن تكون أيضاً سبباً لعدم المساواة في حد ذاته.

وغالباً ما تظهر الأزمات المؤسسية نتيجة لتركز السلطة. ولكن يمكن أن يكون لها تأثير في زيادة تركز السلطة والموارد في أيدي نخبة صغيرة. وهذا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة من خلال إقصاء الفئات المهمشة من المشاركة السياسية، مما يقلل من قدرتها على التأثير في صنع السياسات. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم تحويل الموارد العامة بعيداً عن احتياجاتهم. وتتجلى هذه العلاقة في الترابط الإيجابي بين مستويات الدخل ومستوى الثقة في المؤسسات: فأولئك الذين ينتمون إلى الربع الأعلى من أصحاب الدخل يميلون إلى اعتماد نظرة أكثر إيجابية عن المؤسسات من أولئك الذين ينتمون إلى الربع الأدنى.[35]

كما تؤجج الأزمات المؤسسية الانقسامات التي تفتّت المجتمعات وتمنع التماسك الاجتماعي. ويمكن أن تؤدي الخطابات والأفعال المثيرة للانقسام إلى تفاقم التمييز والإقصاء، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر تهميشاً. وتتعرض المجتمعات المهمشة بدرجة أكبر لمخاطر العنف والتمييز والنزوح في أوقات عدم الاستقرار المؤسسي. وفي الوقت نفسه، قد تصبح النظم القانونية والمؤسسية أقل استجابة أو أكثر تحيزاً أثناء الأزمات، مما يزيد من تهميش الفئات الضعيفة أصلًا.

وكثيراً ما ترتبط الأزمات المؤسسية بالأزمات الاقتصادية. ويؤدي التضخم المرتفع وتدابير التقشف المرتبطة بالأزمات الاقتصادية إلى زيادة السخط الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى اضطرابات شعبية. وقد ارتبطت الزيادة في عدد الاحتجاجات على مستوى العالم في عام 2022 والربع الأول من عام 2023 بارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، ومحدودية قدرة الحكومات على حماية سكانها من ارتفاع الأسعار.[36]

ب. الأزمات المتشابكة وأوجه عدم المساواة

أوجه عدم المساواة والأزمات تعزز كل منهما الأخرى. وتزيد أوجه عدم المساواة الراسخة من احتمال حدوث أزمات، في حين تؤدي الأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وكما يبين الشكلان 26 و27، هناك علاقة إيجابية واضحة بين أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد ومخاطر الأزمات المتشابكة.

وبين عامي 2015 و2021، زادت مخاطر الأزمات المتشابكة في بلدان المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد لم تزد بعد، فإن ارتفاع مخاطر الأزمات المتشابكة، والارتباط الإيجابي بينهما، يمثلان خطراً واضحاً يتمثل في زيادة أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد.

وكان هذا الاتجاه ملحوظا بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والمتأثرة بالنزاعات. ففي هذه البلدان، تعاظم أثر كل أزمة جديدة، ولا سيما بالنسبة للقطاعات الأكثر ضعفاً من السكان. وكثيراً ما تكون البلدان المتأثرة مقيدةً في استجاباتها بالموارد المحدودة، مما يؤدي إلى إصلاحات قصيرة الأجل تعرّض للخطر التنمية المستدامة الطويلة الأجل وتديم أوجه عدم المساواة بين الأجيال. والنتيجة هي حلقة مفرغة، حيث تتضخم التحديات المجتمعية وتستمر دورات عدم الاستقرار وعدم المساواة.

وكانت الحالة في البلدان المتوسطة الدخل أقل وضوحاً. ففي لبنان مثلًا، ازداد كل من أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد ومخاطر الأزمات المتشابكة. وفي المغرب، ارتفعت مخاطر الأزمات المتشابكة، لكن أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد انخفضت. وفي الأردن، انخفضت مخاطر الأزمات المتشابكة، لكن أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد زادت. ومع ذلك، شهدت البلدان المتوسطة الدخل مجتمعةً زيادةً كبيرةً في مخاطر الأزمات

الشكل 26. مخاطر الأزمات المتشابكة وأوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد في عام 2015

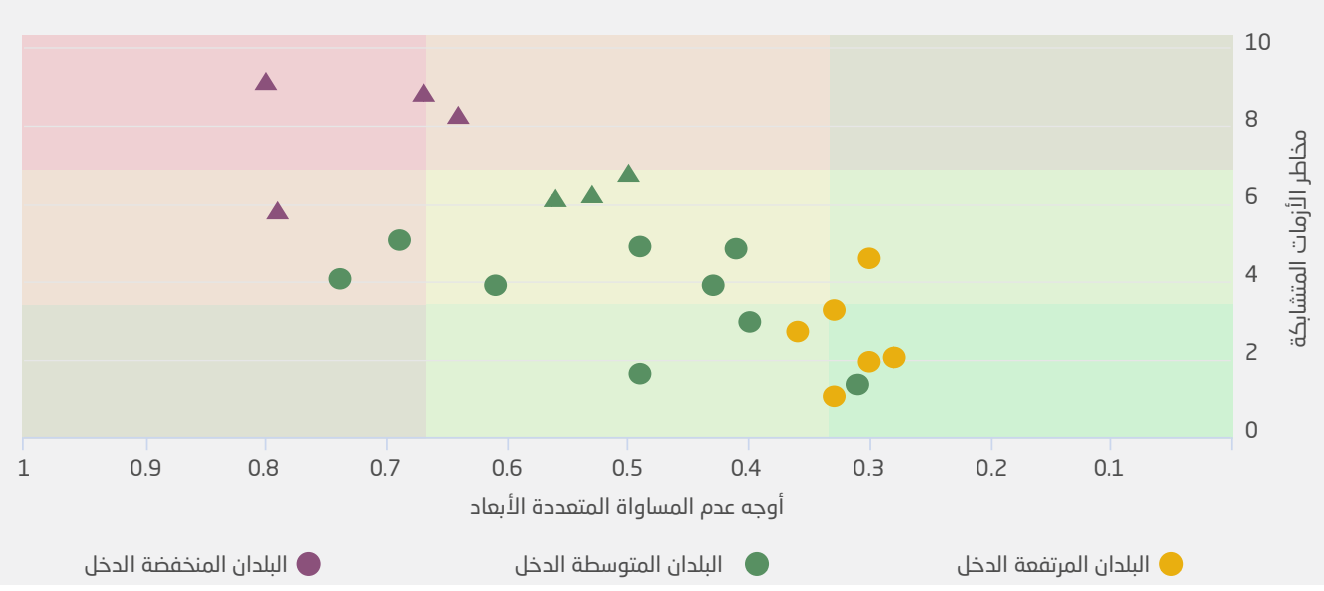

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: تُدرَج البلدان المتأثرة بالنزاعات ضمن فئات دخلها، ولكن يتم إبرازها على شكل مثلث. وتُعرض جميع البلدان الأخرى على شكل دوائر. الرسم البياني مُرمَّز بالألوان حيث يرمز اللون الأخضر إلى مستوى منخفض من مخاطر تعدد أبعاد عدم المساواة ومن مخاطر الأزمات المتشابكة، واللون أصفر إلى مستوى مخاطرهما المتوسط، واللون الأحمر إلى مستوى مخاطرهما المرتفع. وتُصوَّر أي مجموعة مخاطر باعتبارها مزيج الألوان المرتبطة بتلك المخاطر. فمثلاً، تُعرض درجة مرتفعة من مخاطر الأزمات المتشابكة والمخاطر المتوسطة لتعدد أبعاد عدم المساواة كمزيج من اللونين الأحمر والأصفر: البرتقالي.

الشكل 27. مخاطر الأزمات المتشابكة وأوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد في عام 2021

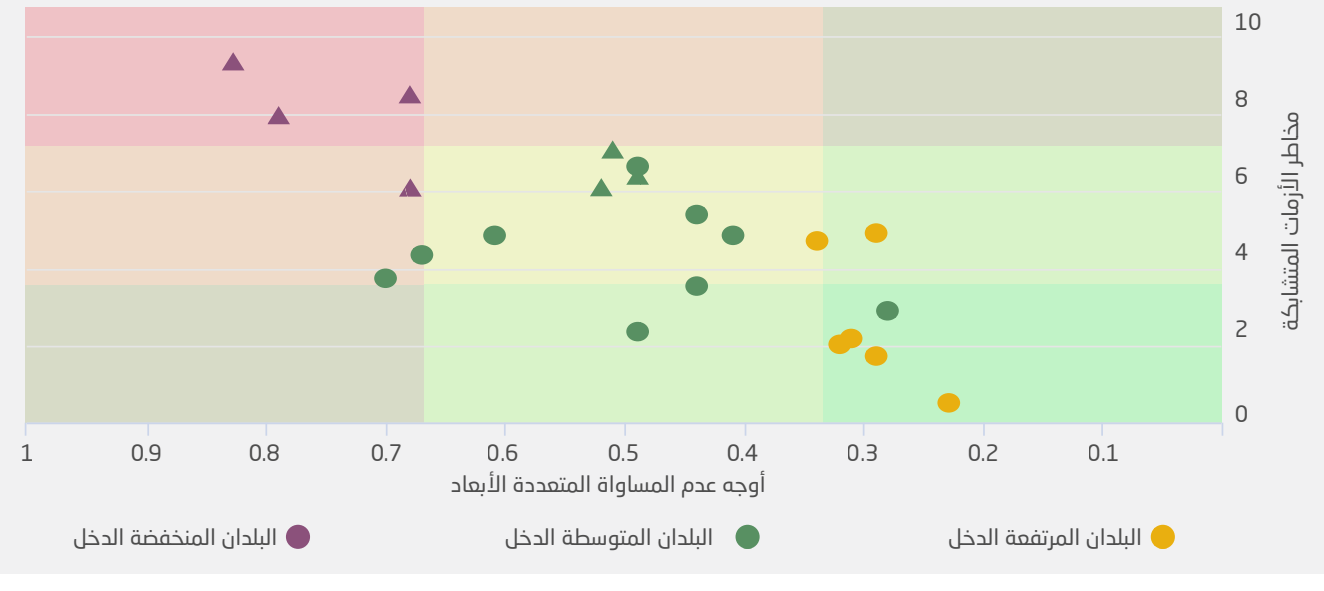

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: تُدرَج البلدان المتأثرة بالنزاعات ضمن فئات دخلها، ولكن يتم إبرازها على شكل مثلث. وتُعرض جميع البلدان الأخرى على شكل دوائر. الرسم البياني مُرمَّز بالألوان حيث يرمز اللون الأخضر إلى مستوى منخفض من مخاطر تعدد أبعاد عدم المساواة ومن مخاطر الأزمات المتشابكة، واللون أصفر إلى مستوى مخاطرهما المتوسط، واللون الأحمر إلى مستوى مخاطرهما المرتفع. وتُصوَّر أي مجموعة مخاطر باعتبارها مزيج الألوان المرتبطة بتلك المخاطر. فمثلاً، تُعرض درجة مرتفعة من مخاطر الأزمات المتشابكة والمخاطر المتوسطة لتعدد أبعاد عدم المساواة كمزيج من اللونين الأحمر والأصفر: البرتقالي.

المتشابكة، التي تجلب معها مخاطر ارتفاع أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد أيضاً في المقابل.

ولدى البلدان المرتفعة الدخل القدرة على الاستثمار في استراتيجيات طويلة الأجل يمكن أن تخفّف من أوجه عدم المساواة بين الأجيال وتعزّز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. ففي الإمارات العربية المتحدة مثلاً، انخفضت أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد ومخاطر الأزمات المتشابكة كلتاهما انخفاضاً ملحوظاً بين عامي 2015 و2021.

ومع ذلك، فإن تزايد مخاطر الأزمات المتشابكة في المنطقة العربية قاطبة، ولا سيما في بلدانها المتوسطة والمنخفضة الدخل، يهدد بتبديد التقدم المحرز في الحد من عدم المساواة. ويؤكد هذا الاتجاه الحاجة الماسة إلى بذل جهود متضافرة لكسر حلقة الأزمات وأوجه عدم المساواة التي تعزز بعضها بعضاً، ولتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة على جميع مستويات المجتمع.